



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينية

مصباح كمال*: تجاوز الأمانة العلمية في الكتابة الصحفية وفي عرض الأفكار التأمينية من قبل خبراء وأكاديميين

مقدمة

أرسل لي د. بارق شبر هذا اليوم، 21 تموز 2020، رسالة قصيرة جاء فيها أن مواقع التواصل الاجتماعي تناولت "خبر انعقاد ندوة عن التأمين في بغداد"، وارفق معها بعض النماذج التي وجدها، وسأل إن كان لدي علم بهذا النشاط وتعليقي عليه. النماذج تضم نسخة إلكترونية من جريدة الزمان ليوم 18 تموز 2020 وتضم مادة في الصفحة 5 بعنوان مطبوع بحروف صغيرة "ندوة علمية تناقش واقع شركات التأمين في العراق 2-2، وعنوان بحروف كبيرة "ضعف وعي الجمهور يعوق نشاط التأمين إلى جانب قلة الاهتمام الإداري".¹ ونسخة إلكترونية من الصباح الاقتصادي ليوم 16 تموز 2020 بعنوان "قطاع التأمين على طاولة الخبراء".²

أشكر الدكتور بارق على مبادرته خاصة وأنني لم أكن أعلم بانعقاد هذه الندوة عبر منصة الاقتصاد أولاً، ولم يتبرع أي من العاملين في قطاع التأمين العراقي بإعلامي بها رغم تواصلني مع البعض منهم ورفدي لسوق التأمين العراقي بعشرات المقالات وبعض الكتب وتوزيعها على أكثر من مائة عنوان داخل العراق منذ سنوات عديدة. في حين أن منظمي مؤتمر التأمين العراقي (انعقد في بغداد يوم السبت 3 آذار 2018 بدعوة من مركز الإبداع لتنمية الشباب والمجتمع) أعلموني به ودعوني للمشاركة.³ لست

¹ <http://www.azzaman-iraq.com/vrsfls/cntnt/file/70308.pdf>

² النص الإلكتروني للصباح الاقتصادي في نهاية هذا المقال.

³ مصباح كمال، "هوامش نقدية على مؤتمر التأمين العراقي وتوصياته"، نشرت لأول مرة في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينة

متعجباً من هذا الوضع لكنه يثير عندي أسفاً لغياب مجتمع تأميني عراقي فاعل يحترم كل المساهمين فيه من كتاب ومواقع نشر وغيرها، ولعلي لا أكون مبالغاً بالقول إن جمهرة كبيرة من العاملين في قطاع التأمين العراقي لم يعرفوا، مثلي، بانعقاد هذه الندوة. ترى من كان جمهور هذه الندوة؟

لا شك أن الندوات والمؤتمرات التأمينية هي واحدة من الوسائل التي تساهم في تعزيز ثقافة جمعية تركز على مؤسسة التأمين العراقية وتوفر منابر مفتوحة لمراجعة ما هو قائم ولمناقشة قضايا أساسية وتقديم مقترحات للتطوير.

فيما يلي سأقدم بعض الملاحظات السريعة على التغطية الصحفية لهذه الندوة، وعلى الأفكار المنتحلة ومصادرها غير المعلنة وتجاوز الأمانة الفكرية وأتوقف قليلاً عند بعض النقاط.

<http://iraqieconomists.net/ar/2018/03/19/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%87%d9%88%d8%a7%d9%85%d8%b4-%d9%86%d9%82%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%a4%d8%aa%d9%85%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85/>

أنظر أيضاً: مصباح كمال، "محاظ البنك المركزي العراقي وقطاع التأمين"، نشر هذا المقال في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/03/%E2%80%99Misbah-Kamal-CBI-Governor-and-Insurance-Sector-final.pdf>

وكذلك، مصباح كمال، "مستشار وزارة المالية والتأمين"، نشر هذا المقال أصلاً في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2018/05/04/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b3%d8%aa%d8%b4%d8%a7%d8%b1-%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3/>

تعمدت التوسع في الإحالة لكي يتعرف القراء على مدى انشغالنا بالشأن التأميني في العراق، ودور شبكة الاقتصاديين العراقيين كمصدر رائد في الوقت الحاضر لنشر الثقافة التأمينية، وهو ما سأعلق عليه في ختام هذا المقال.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينة

ملاحظة: لمن يرغب بالاطلاع على موقفي تجاه قطاع التأمين العراقي وتطويره مراجعة مقالي الموسوم "قطاع التأمين العراقي: قضايا ومقترحات للتطوير" المنشور في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://new-site.iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/09/%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84.pdf>

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/09/قطاع-التأمين-العراقي-قضايا-ومقترحات-مصباح-كمال.pdf>

تغطية الندوة في جريدة الزمان

التغطية الصحفية للندوة في جريدة الزمان هزيلة شكلاً ومضموناً، فليس هناك تقسيم للمادة إلى فقرات تسهل القراءة. ويبدو لي أنها لم تخضع للتحريير أو المراجعة اللغوية، والنص عمومًا غير متماسك بدءًا من العبارة الأولى التي تقول:

وكانت هناك مداخلة للدكتور مصطفى كامل مفادها تعدد محاضرة رائعة عن شركات التأمين العراقية وكما هو معروف ان مؤسسات التامين العراقية عليها قطع شوط كبير ...

لم يعلمنا المُحرر ما هو المفاد من مداخلة الدكتور مصطفى كامل، وأين تكمن روعة المداخلة.

ويجتمع عدم التماسك في التعبير مع نقص الفهم لعملية شراء التأمين وأدوار اللاعبين فيها في العبارة التالية:

اعتقد بضرورة ان نعمل كشركات تامين على نشر الوعي التأميني من خلال ترويج الوثائق المحلية (الوطنية) المتعددة لما توفره من تغطيات متنوعة وعدم تعرض مصالح الشركات المحلية الى مخاطر تحال من خلالها الشركات الأجنبية النقطية وغيرها لتسرب الأقساط للشركات المعيدة لقاء عمولات المستفيد منها المنتج بالدرجة الأولى والمتبقي منها يخضع الى ضرائب ورسوم محلية ومصاريف إدارية.



أوراق تأمينة

إن عدم الوضوح في هذه العبارة يرقى إلى مستوى التهويش. فمن هو "المنتج" المستفيد بالدرجة الأولى من العمولات؟ وكيف يخضع المتبقي من هذه العمولات إلى "ضرائب ورسوم محلية ومصاريف إدارية؟"

ليس هذا بالمكان المناسب لمناقشة مضمون هذه التغطية الصحفية برمته خاصة وأنني قد عالجت مفرداته المختلفة في العديد من مقالاتي المنشورة في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين وكذلك مدونة مجلة التأمين العراقي. وكذلك كي لا أظلم من ساهم في الندوة إذ أن أفكارهم ربما لم تُنقل بدقة علمية في التغطية الصحفية.

لاحظت أن بعض الأفكار المعروضة في هذه التغطية سبق وأن كتبت عنها مثلما كتب عنها غيري دون الإشارة إلى مصادرها من قبل المساهمين في الندوة، ولكنني لم أستطع اقتفاء مكانها جميعاً. إحدى الأفكار الخاصة وردت تحت العنوان الثانوي "وثائق التأمين" جاء فيها

إن وثيقة التأمين من الحريق المعتمدة في شركات التأمين العراقية، وأيضاً في أكثر الدول العربية، أصلها وثيقة صممت خلال ثلاثينيات القرن الماضي من قبل شركات التأمين البريطانية لاعتمادها خصيصاً في الدول المستعمرة من قبل بريطانيا العظمى تحتاج أن تكون متطابقة مع نصوص القوانين العراقية.

وقد كتب عنها الزميل منعم الخفاجي⁴ (وهو خبير تأميني عريق لم يُذكر اسمه بين خبراء التأمين في هذه التغطية وله مقالات منشورة في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، مثلما لم يذكر اسم الأستاذ عبد الباقي رضا. كلاهما يقيم في بغداد)؛ وقد ذكرتُ موضوع تحديث وثائق التأمين في مكان آخر وأشار إليه الزميل منعم في مقاله من باب الأمانة.

⁴ منعم الخفاجي، "حول إعادة صياغة نصوص بعض وثائق التأمين"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2019/07/21/%d9%85%d9%86%d8%b9%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d9%81%d8%a7%d8%ac%d9%8a-%d8%ad%d9%88%d9%84-%d8%a5%d8%b9%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d8%b5%d9%8a%d8%a7%d8%ba%d8%a9-%d9%86%d8%b5%d9%88%d8%b5-%d8%a8%d8%b9%d8%b6/>



أوراق تأمينية

من غرائب هذه التغطية الصحفية أن القسم الثاني منها يكرر العديد من فقرات القسم الأول (المنشور في جريدة الزمان، العدد 6711، الخميس 16 تموز 2020).⁵

في عرض واقع شركات التأمين العراقية المبتور هناك معلومات يبدو لي من قراءتها أنها مقتبسة من منشورات دعائية وترويجية، وهذا ما ينطبق على الشركات العامة الثلاث: شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية، شركة إعادة التأمين العراقية، وحتى أن مُقدّم هذه المعلومات لم يُتعب نفسه للتخلص من بعض الكلمات التي تفيد بأنها صادرة من الشركات؛ كالقول بالنسبة لشركة التأمين الوطنية:

تقوم الشركة بإعادة النظر في الاتفاقيات سنوياً (اتفاقيات إعادة التأمين) وتحديد وسائل تحسينها وكافة الأمور الفنية والمتعلقة ومتابعة كافة المستجدات التي تخص شروط ونصوص الاتفاقيات النافذة والطلب بتزويدنا بكافة الأساليب المتعلقة بطرق التأمين وإعادة التأمين المستخدمة في أسواق إعادة التأمين الدولية وشركات إعادة (AON-RFIB-UIB) التأمين الدولية وخصوصاً المعيد القائد ميونخ ري والوسطاء (IRC) فضلا عن العلاقة المستمرة مع مستشاري الشركة في لندن عربيا ودوليا ...

كلمة "بتزويدنا" تؤكد صحة تأكيدنا على أن هذه المعلومات جاءت من مصدر لم يكشف عنها المحاور. وعدا ذلك ركافة التعبير فإن هذه الفقرة تكشف عن سوء فهم، أو عدم فهم، لهوية الشركات المذكورة والعلاقات بينها وبين شركة التأمين الوطنية.

- الشركات AON-RFIB-UIB ليست شركات لإعادة التأمين بل هي شركات لوساطة إعادة التأمين، معتمدة من قبل الشركات العامة الثلاث؛
- منذ عدة سنوات لم تُعد ميونخ ري معيد التأمين القائد لاتفاقيات إعادة التأمين التي تديرها شركة إعادة التأمين العراقية لصالح شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية وما يقرب من عشرين شركة تأمين خاصة؛
- IRC ليست شركة ووساطة للتأمين وإعادة التأمين بل هي شركة مسجلة في بريطانيا ومعتمدة منذ سنة 2005 من قبل الشركات العامة الثلاث لتوفير استشارة لها والتنسيق حسب الحاجة مع وسطاء إعادة التأمين الثلاثة ومع معيد التأمين القائد.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينية

لم أفهم ما هو المقصود "مع مستشاري الشركة في لندن عربيا ودوليا".

يلي ذلك تبجيل إنشائي لسؤال أثاره "الدكتور باسم عبد الهادي الإبراهيمي المشرف العام على منصة الاقتصاد أولا [وهو] تساؤل عميق الأثر الذي ينم عن دراية وقراءة مستفيضة واقعية للاقتصاد العراقي...: ما هي اثار وانعكاسات تطوير وتنمية القطاع التأميني على الواقع الاقتصادي والمالي في العراق؟" وكانت الإجابة من "الباحث المحمداوي بالتأكيد وبشكل قطعي له انعكاسات واثار مباشرة على دعم الاقتصاد العراقي... "متبوعًا بلغة إنشائية مماثلة، وبعدها مقتبسًا، دون الإشارة إلى المصدر، مما كتبه تحت عنوان "المادة 81 من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 (الأمر رقم 10): المدخل لتغيير القانون"⁶

بعد ذلك يرد في التغطية الصحفية النص التالي بين قوسين: (وكان هناك مداخلة قيمة للأستاذ الدكتور ميثم لعيبي شكرًا للأستاذ عقيل جبر على طرح موضوع على درجة عالية من الأهمية كانت الأسئلة والردود مفيدة ووافية أيضا)، متبوعًا باقتباس من مقالي الذي أشرت إليه دون ذكر المصدر. سأقتبس نص الفقرات التي أنتقلت أدناه تحت عنوان "تغطية الندوة في الصباح الاقتصادي".

هناك إشارة قصيرة وناقصة في الجزء الأول من التغطية الصحفية لجائحة كورونا لكنها مشوشة.⁷

تغطية الندوة في الصباح الاقتصادي

⁶ قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005: تقييم ودراسات نقدية (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2014)، ص 171-182. الكتاب متوفر في مكتبة شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2015/02/2005-Insurance-Law-critique-NIC-edition.pdf>

⁷ للتعريف الأولي بتعامل قطاع التأمين مع جائحة كورونا راجع: مصباح كمال، "ملاحظات سريعة على فيروس كورونا والتأمين" واستجابة قطاع التأمين العراقي، "موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/%d9%85%d9%84%d9%81%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a%d8%a9/>



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينة

جاء تغطية الندوة بعنوان "قطاع التأمين على طاولة الخبراء" بقلم السيد حسين ثغب. التغطية محررة بشكل مريح للعين والنص متماسك. وأنا أقرأ هذه المادة بدا لي كأنني قرأت بعضاً منها سابقاً خاصة لأن لغة بعض المقاطع لا تختلف عن اللغة التي استعملها في صياغة أفكاره. لا أدري إن كانت هذه المادة من عنديات المحرر أو من الخبراء الذين ذكرهم. وأياً كان فإنها تثير مسألة النزاهة الفكرية.

إن ما ورد تحت العناوين الفرعية: إعادة هيكلة، المنح والقروض، سوق وطنية، مقطوعة ودون تغيير، من مقال نشرته سنة 2012 ولكن دون الإشارة إليه من قبل المحرر حسين ثغب أو الدكاترة المذكورين في التغطية. فيما يلي سأقتبس فقرات من مقالي⁸ ذات علاقة بالأفكار المعروضة، المنتحلة، في تغطية الصباح الاقتصادي.

بعض الآثار الاقتصادية

النتائج الاقتصادية لتجاهل دور شركات التأمين العراقية واضحة فأقساط التأمين المنفقة على شراء الحماية التأمينية للأصول الموجودة داخل العراق تُحوّل إلى الخارج إما جهلاً أو قصداً بدلاً من إنفاقها داخل العراق. وهو ما يُحرّم هذه الشركات من فرصة النمو والنهوض للتعامل مع متطلبات تأمين المشاريع في مختلف مراحلها وما يفرضه عليها تطور الاقتصاد من تحديات فنية ومالية. وللأسف فإن هذا الوضع يعكس حالة عامة تتمثل بإعادة تصدير المنافع الاقتصادية خارج العراق بدلاً من الاستفادة منها في تعزيز التراكم الاقتصادي الوطني. ويكفي هنا أن نتذكر مصير الأرصدية في صندوق تنمية العراق والمنح والقروض والمعونات العينية التي أقرها مؤتمر المانحين في مدريد في تشرين الأول 2003 فقد أنفقت نسبة كبيرة منها خارج العراق بالتعكز على سوء الأوضاع الأمنية. أي أنها لم تصب مباشرة في حركة الاقتصاد العراقي إضافة إلى التبذير والسرقة التي تعرضت لها.

⁸ مصباح كمال، "المادة 81 من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 (الأمر رقم 10): المدخل لتغيير القانون، "الثقافة الجديدة"، عدد مزدوج 353-354، كانون الأول 2012، <http://www.iraqicp.com/2010-11-21-17-19-16/28074---353-354---.html>

ويشكل المقال فصلاً من كتابي قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005: تقييم ودراسات نقدية (بغداد): منشورات شركة التأمين الوطنية، (2014)، ص 171-182. والكتاب متوفر في مكتبة شبكة الاقتصاديين العراقيين، وهذا هو الرابط:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2015/02/2005-Insurance-Law-critique-NIC-edition.pdf>



أوراق تأمينية

الأموال العراقية العامة، المنقولة وغير المنقولة، تخضع لأشكال متعددة من التسرب وسوء الاستعمال والسرقة وكلها تؤثر على حركة الاقتصاد العراقي وعلى قطاع التأمين. على سبيل المثال، فإن الإنفاق على شراء الحماية التأمينية من الخارج، دون المرور بشركات التأمين العراقية، هو أحد أشكال تسريب الأموال وهو في ذات الوقت خسارة للدخل بالنسبة لهذه الشركات مثلما هو خسارة لمصدر ضريبي (ضريبة الدخل على شركات التأمين).

ما يعنينا من هذا كله هو الدور المحتمل لصناعة التأمين في العراق في المساهمة في التنمية الاقتصادية. فالقانون، كما هو عليه، وطريقة إجراء التأمين خارج العراق يحرم قطاع التأمين من المساهمة الفعلية في التنمية في المستقبل المنظور عندما تتضح معالم هذا القانون في التطبيق ومجافاة بعض أحكامه، كالمادة 81، لمشروع تأسيس سوق وطني عراقي مشترك للتأمين.

مزاولة نشاط التأمين

اعتقد بأن إعادة النظر يجب أن تتجاوز مجرد رصد الأخطاء والثغرات بل تمتد لتشمل الرؤية التي يقوم عليها هذا القانون. وكما بينت في دراسة سابقة فإن أحكام هذا القانون تنطوي على تناقض مستتر يتيح فرصة عدم الالتزام به. فالمادتين 13 و 14 تنصان على ما يلي:

المادة-13- لا يجوز مزاولة أعمال التأمين في العراق إلا من [قبل]:

- أولاً- الشركات العراقية العامة.
- ثانياً- الشركات العراقية المساهمة الخاصة أو المختلطة.
- ثالثاً- فروع شركات التأمين الأجنبية المسجلة في العراق.
- رابعاً- كيانات تأمين التكافل أو إعادة التكافل.
- خامساً- مؤمن أو معيد تأمين آخر يعتبره رئيس الديوان مؤهلاً وذو [وذا] قدرة مالية شرط التزامه بأحكام هذا القانون.

المادة-14- أولاً- لا يجوز لأي من المنصوص عليهم في المادة (13) من هذا القانون أن يمارس أعمال التأمين إلا بعد حصوله على إجازة بذلك وفقاً لأحكام هذا القانون.

لكن الملاحظ، وبشهادة شركات التأمين العراقية ومستشاريها القانونيين، أن شركات التأمين وإعادة التأمين غير العراقية وغير المسجلة لدى وزارة التجارة وغير المجازة من قبل الديوان تقوم



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينية

بالاكتتاب بالأعمال العراقية في أوطانها وبذلك تحرم شركات التأمين العراقية، المسجلة والمجازة من قبل ديوان التأمين العراقي وتدفع الضرائب والرسوم عن نشاطها، من حقها القانوني في الاكتتاب بأعمال التأمين على الأصول العراقية بما فيها الأشخاص. وقد نشأ هذا الوضع، الذي خسرت شركات التأمين العراقية بسببه ملايين الدولارات من الأقساط مثلما خسرت الخزينة إيرادات رسم الطابع على وثائق التأمين الصادرة وكذلك إيرادات الضريبة على دخل شركات التأمين، لأن قانون تنظيم أعمال التأمين لا يضم مواد إضافية لضبط الاكتتاب وضمان الالتزام بهاتين المادتين. فالمادة 13 تظل غير فعّالة ما لم يحدد القانون، بوضوح، التزام طالبي التأمين، من العراقيين والأجانب، بإجراء التأمين على أصولهم ومسؤولياتهم القانونية لدى شركات تأمين مجازة بموجب قانون التأمين. ولكن خلافاً لذلك فإن القانون يؤكد على حرية شراء منتجات التأمين وخدماته من أي شركة للتأمين أو إعادة التأمين، بما فيها ضمناً الشركات الأجنبية، كما جاء في المادة 81 من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005.

الأمانة الفكرية واحترام المصادر

تُرى هل هناك ما يخسره الخبير أو الأكاديمي أو المحرر الصحفي بالكشف عن مصادر أفكاره؟ أو ليس تقتضي قواعد البحث العلمي ذكر المصادر؟ ولكن يبدو أن هؤلاء يريدون إيهام القارئ بأنهم ابتدعوا الأفكار في مجال التأمين والتأمين العراقي بالذات. إن ما يدعوا إلى الغيظ هو توفر مصدر مهم في الوقت الحاضر للنشر التأميني الأكاديمي والمهني، وأعني به شبكة الاقتصاديين العراقيين التي يضم موقعها الإلكتروني 180 مقال وبحث وكتاب (165 منها تعود لي) في موضوع التأمين. إنها، في تقديري الشخصي، تلعب دوراً ريادياً في نشر الثقافة التأمينية. قد يبدو هذا التقييم قائماً على مصلحة شخصية، لكنني أدعو القراء إلى مقارنة نوعية ما ينشر في موقع الشبكة حول التأمين مع غيرها من المواقع والمنابر للحكم على مدى صحة تقديري.

تُرى هل أن هذا المصدر غير معروف للخبراء والأكاديميين المذكورين في التغطية الصحفية؟ أستبعد ذلك لأن بعضهم ينشر في موقع الشبكة ويعلق على ما ينشر فيه. هل أن إهمال الشبكة والمادة التأمينية المنشورة في



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينة

موقعها مُتعمد؟ إن من يدّعي الخبرة والمعرفة بالتأمين ثم ينتحل أفكار الغير وينسبها لنفسه مطالب أن يشرح موقعه للقارئ. إن عدم الإحاطة بالمصادر دليل على قصور علمي واستخفاف بذكاء القراء.

المعرفة تقوم على التراكم، لا شيء ينشأ من فراغ، والاعتراف بمساهمات الغير لا ينتقص من قيمة الخبير والأكاديمي والصحفي بل يعزز موضوع النزاهة الفكرية. أتمنى على من يمسه مضمون هذا المقال التعليق عليه وبذلك نخلق فرصة للآخرين للمناقشة.

قد أبدو قاسياً في الحكم على بؤس ما تنشره الصحافة العراقية حول التأمين خاصة وأن ما يصانني منها قليل وهذا ليس كافياً للتقييم العلمي، لكنني أترك الأمر لحكمة القراء بعد الاطلاع على كتابات سابقة لي عنها⁹ وبعد مقارنة النصوص الصحفية مع نصوصي المنشورة في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين ومدونة مجلة التأمين العراقي.

⁹ على سبيل المثال: مصباح كمال، "جريدة العراق اليوم وشركة الحمراء للتأمين: مثال آخر على الكتابة الصحفية عن التأمين"، مجلة التأمين العراقي:

http://misbahkamal.blogspot.com/2009/11/blog-post_04.html

مصباح كمال، "التأمين في الصحافة العراقية وتضليل الفرد العادي: حالة التأمين الإلزامي من حوادث السيارات"، مجلة التأمين العراقي

<http://misbahkamal.blogspot.com/2013/02/press-misrepresentation-of-insurance.html>



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينية



عبر منصة «الاقتصاد اولاً»

قطاع التأمين على طاولة الخبراء

بغداد / حسين ثقب



تناولت ندوة اقتصادية نظمت عبر منصة الاقتصاد أولاً الإلكترونية، دور التأمين في الحياة الاقتصادية، إذ بات يمثل ضرورة ملحة في المجتمعات الحديثة لدرء الأخطار التي لا يمكن للأفراد والمؤسسات إهمالها وإغفالها يوماً. فالأمين وحده يعد الوسيلة المثلى لحماية الممتلكات ووسائل الإنتاج ورؤوس الأموال وضماناً لحماية الأسرة والأفراد من جميع الأخطار التي قد يتعرضون لها، ويشكل رافداً من روافد الاقتصاد الوطني لأي بلد، وقد أخذ الاهتمام الذي يستحقه من خلال تنظيم أحكامه يفتقر، وعلى اعتبار أن صناعة التأمين صناعة عالمية لا تفصل عن الحياة الاقتصادية الدولية فقد توجب على هذه الصناعة مواكبة تلك التطورات والسير معها جنباً إلى جنب.

الوعي التأميني

أثار الندوة الدكتور ياسم عبد الهادي الإبراهيمي وسامال في حديثها عن آثار وانكاسات تطوير وتنمية قطاع التأمين على الواقع الاقتصادي والمالي في العراق، وهل يمكن ذلك في ظل التحديات التي تواجه قطاع التأمين من قبيل ضعف الوعي التأميني والصحي والوقائي عموماً لدى المواطن وارتفاع نسبة الأمية والافتقار إلى التأمين والحريق والفساد المالي والإداري وما سببه احتلال عصابات بائع الإجرارية لبعض محافظات العراق من إرباك لواقع تنفيذ المشاريع، ما بالنتيجة إلى خسارة بعض الشركات لفروعها الجغرافية وخصتها السوقية، وهو تهديد حقيقي انعكس على مجمل النشاط العام، فضلاً عن الحاجة إلى تشريعات تسهل وتشجع على تسويق مختلف وثائق التأمين وحصر إجراء التأمين للسلع الواردة للبلاد بالشركات العراقية، إذ إن قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٤ لم ينص على تأمين الأصول والمسؤوليات مع شركات تأمين مسجلة في العراق ومجازة لقرابة العمل من قبل ديوان التأمين.

إعادة هيكلة

أجاب ليصاحبه عقيل جبر الحمصاوي عن تساؤل الدكتور ياسم الإبراهيمي قائلًا: بالتأكيد ويشكل قطعي له انعكاسات وتأثر مباشرة على دعم الاقتصاد العراقي وتنمية

سوق وطنية

وتابع «ما يعنيننا من هذا الدور المحتمل لصناعة التأمين في العراق في المساهمة في التنمية الاقتصادية، فالقانون، كما هو عليه وطريقة إجراء التأمين خارج العراق يحرم قطاع التأمين من المساهمة الفعلية في التنمية في المستقبل المتطور عندما تتضح معالم هذا القانون في التطبيق ومجازة بعض أحكامه، كالمادة 81، لشروع تأسيس سوق وطنية عراقية مشتركة للتأمين، وفي الواقع ليس هناك ومنذ تشرين الثاني 1991، سوق وطنية، فدراية حقيقية، وأود التأكيد هنا على المادة (14-أ) لا يجوز لأي من القنصلين أن يمارس أعمال التأمين إلا بعد حصوله على إجازة ذلك وفقاً لأحكام هذا القانون، وهناك إعدام على المؤسسات الحكومية بعدم التأمين في شركات التأمين الأجنبية غير المجازة من ديوان التأمين العراقي أو تسجيل الشركات والمؤسسات الرسمية وهو يقلل تسرب التأمينات والعملية الصحية خارج العراق، ولكن اللا حظ، وشهادة شركات تأمين العراقية ومستشاريها القانونيين، أن شركات التأمين وإعادة التأمين غير العراقية وغير المسجلة لدى وزارة التجارة وغير المجازة من قبل ديوان تقوم بالانقلاب بالأعمال العراقية في أوطانها، وبذلك تحرم شركات التأمين العراقية المسجلة والمجازة من قبل ديوان التأمين العراقي، وتفتح لخضرات، والرسوم عن نشاطها، من حقا لقانوني في الاكتتاب بأعمال التأمين على الأصول العراقية بما فيها الأشخاص».

الأنشطة التأمينية

أما الدكتور محسن كامل فبين أن مؤسسات التأمين العراقية عليها قطع شروط كبير من الإجابة من ظروف جائحة كورونا من أجل الإجابة في المجال الصحي، كما أن ضعف وعي الجمهور في مجال أنشطة التأمين يشكل تحدياً كبيراً أمام نجاح وإزدهار الأنشطة التأمينية في العراق، فلا بد من تصاغر جميع الجهود من أجل دعم أنشطة التأمين الخاص والعام، ولعل التحدي الاستثنائي في هذا الاتجاه، يمثل بارتفاع حجم الاقتصاد غير المنظم والذي يلغي بدوره أي نشاط تأميني يعتمد على مؤسسات حقيقية رائدة تعالج في الاقتصاد بشكل منظم.

خارج العراق بدلاً من الاستفادة منها في تعزيز التراكم الاقتصادي الوطني، ويكفي هذا أن نذكر مصير الأرصدة في صندوق تنمية العراق والمخ والقروض والمعونات العينية التي اقربها مؤتمر المانحين في مدريد في تشرين الأول 2003، فقد وقعت نسبة كبيرة منها خارج العراق بالتعكس على سوء الأوضاع الأمنية، في أنها لم تصب مباشرة في حركة الاقتصاد العراقي إضافة إلى لتدبير والمسرقة التي تعرضت لها.

الأستاذ الدكتور ميثم لعيبي قال، إن الأسواق العراقية العامة، المنقولة وغير المنقولة تخضع لأشكال متعددة من التسرب وسوء الاستعمال وجميعها تؤثر في حركة الاقتصاد العراقي وفي قطاع التأمين على سبيل المثال، فإن الاتفاق على شراء لحماية التأمينية من الخارج، دون المرور بشركات التأمين العراقية، هو أحد أشكال تسرب الأموال وهو في ذات الوقت خسارة بالنسبة لهذه الشركات، فلما هو خسارة لعدد ضريبي (ضريبة الدخل على شركات التأمين).

القطاعات الاقتصادية المتنوعة فيما لو ولي الاهتمام الحكومي الكافي، وإعادة هيكلة المنظمة لتأمينية والإدارة التأمينية للارتقاء بواقع تنفيذ الخطط والاستراتيجيات، فضلاً عن زيادة الوعي والإدراك لتأميني وتحقيق التنمية التأمينية المستدامة على أسس مهنية فنية تأمينية متطورة.

وأضاف: يمكن تصور بعض الآثار الاقتصادية في ما يخص النتائج الاقتصادية لتجاهل دور شركات التأمين العراقية واضحة ففكاسات التأمين المنفقة على شراء الحماية التأمينية للأصول الموجودة داخل العراق تحول إلى الخارج إما جهلاً أو قسداً بدلاً من إنفاقها داخل العراق، وهو ما يحرم هذه الشركات من فرصة النمو والتموض للتعامل مع متطلبات تأمين المشاريع في مختلف مراحلها وما يفرضه عليها تطور الاقتصاد من تحديات فنية ومالية.

المنح والقروض

ولفت في أن هذا الوضع يعكس حالة عامة تتمثل بإعادة تصدير المنافع الاقتصادية

تعدّد حد لهذا قد الصناء الأخر: القويم، إن تطوّر خسرو من تد العرافة تقويم يتطوّر اللواد 1 للبول 1 للبر.

رعايا الاهتمام والوتحد وبالنسبة الر يكون، التضمير تواجه

الاستمر أقرأ هذا جيد، وبنا النتيجة للمواطن على المد يستور يستورد الأمانة، ومن هنا العراقي يحصل الوالكية والعالي

(* باحث وكاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى

المصدر. 23 تموز 2020

<http://iraqieconomists.net/ar/>